

انما الصاير لهما فتمتع ان كان من جنس ما يجب فيه الزكوة وما استترى
 لهما كان لهما لان ما عند الجدين والصوايح انما يجب فيها الزكوة نيبة التجارة
 ثم هذه الشيئا انما تعتبر اذا وجدت زمان حدوث سبب الملكة
 لوتوى التجارة بعده لا يجب فيها الزكوة لا ما ورثه ونواها لهما الا بالبد
 ان يكون سبب الملك اختياريا وما ملكت يمينه او وصية او كساح
 او خلع او صلح عن ثوب ونواها لهما عند اخذ حس الاعذار والذلة
 ان السبب لا يجب ان يكون بشري عند اخذ حس خلافا لغيره وقبل
 الخلق على العكس والادارة الابنية هي التي يراد بها او بغيره قدرا بغيره
 وتصدق بكل مال بلا نيبة مسقط وبعضه الاعذار يوصى خلافا
 لمخالفان يقول ان تصدق بمسقط مال مسقط زكوة الموقوف
باب زكوة الاموال تصاب الاموال خمس والبقية

كان بالحاجة الاصلية كالآلات الخيرية والكسب لاجلها او لم يكن كذلك
 المكنة ورواب الرب وعبود الخيرية فاضلا عن الحاجة حتى انما اعتبر
 هذا القدر لا لانه من عدة تحقيق فيها التمام وقد ذكرنا الشرح بالحول
 لا انما يمكن من الاستعمال لا اشتمال على الفصول المختلفة والقائمتها
 الا شعاع فيها فانما هي ملكة على اي حال الاستشراك التام بل قد يتحقق لها
 التمام الاصل وجوب الزكوة كما سبق اليه من انها ما في سباق الكلام
 ولم يتدرج في سباق مملوك ملكا تاما وولد ما يكون مملوكا يذرا و قد
 فلا يجب في كفايتها ولا في كسب لعدم اليد فلا يجب على مملوك حلاء للملأ
 مطلق من يملكه ولا يملكه مطالب من جهة العباد عنقه وجوب الزكوة
 سواء كان الدين له ام كان لغيره والعشر والخراج والعمارة والنفق واللا جرة
 ونفقة الحارم وكذا دين المطلب من جهة العباد كالذرة والنفق واللا جرة
 والبيع لا يمنع وجوب الزكوة من الخلاء قال في الههامة في دين الزكوة
 تمنع وجوبها حال بقاء النصاب ولذا بعد الاستهلاك فلا خسر
 فيها ولا يس في التمسك قدر دينه لان ذلك القدر يشغول بالحاجة
 الاصلية فاعتبر محمد ما غاوت هذا نقضا في الملك ولا في ما يقصوه
 وجوه بعد مفق الحول وساقط في جراسية بعد ومرة في غير
 حوزة من مكانة في تذكره قوله قال في شرح الطحاوي لو دفع مال
 في منى مكانة وتذكره ذلك بعد مفق الحول فانه ينظر ان دفعه في
 حوزة كالبيت والحانوت يجب الزكوة وان دفعه في غير حوزة فلا زكوة
 ودين حوزة المديون مستين ثم اقر بغيره عند فوم وما اخذ حصاره
 ووصل اليه بغيره اي بغيره من الحول بهذه الاعتدال المتناظر الفصار
 وفيها خلاف للشافعي والشافعية خلاف دين على مفرح او مملوك
 فلا زكوة له او ما جاهد عليه بيته او علم به فاقضى فانه يجب الزكوة بغيره

في هذه الاموال ولا يسبق التجارة مما اشتره لهما فتوى حذرة ثم لا يبيع
 التجارة وان توى له لهما قبل البيع الا بعد البيع ايضا لا يصير للتجارة
 انما الصاير لهما فتمتع ان كان من جنس ما يجب فيه الزكوة وما استترى
 لهما كان لهما لان ما عند الجدين والصوايح انما يجب فيها الزكوة نيبة التجارة
 ثم هذه الشيئا انما تعتبر اذا وجدت زمان حدوث سبب الملكة
 لوتوى التجارة بعده لا يجب فيها الزكوة لا ما ورثه ونواها لهما الا بالبد
 ان يكون سبب الملك اختياريا وما ملكت يمينه او وصية او كساح
 او خلع او صلح عن ثوب ونواها لهما عند اخذ حس الاعذار والذلة
 ان السبب لا يجب ان يكون بشري عند اخذ حس خلافا لغيره وقبل
 الخلق على العكس والادارة الابنية هي التي يراد بها او بغيره قدرا بغيره
 وتصدق بكل مال بلا نيبة مسقط وبعضه الاعذار يوصى خلافا
 لمخالفان يقول ان تصدق بمسقط مال مسقط زكوة الموقوف
باب زكوة الاموال تصاب الاموال خمس والبقية
 تلتون والفم الربعون ساعة وكل خمس من الاموال تحت اوج
 البحث يجمع يحمي وهو الذي تولد من العربي واليهي مشوب الخت
 نصر والعرب يجمع عزلة ساعة في خمس وعشرين بنت حياض
 هي التي تحت لها سنة وطعنت في الثانية ثم في ست وثلثين
 بنت لبون هي التي تحت لها سنتان وطعنت في الثالثة ثم في
 ست واربعين حقه هي التي تحت ثلث سنين وطعنت في الرابعة
 ثم في احدي وستين جذعة هي التي تحت لهما اربع سنين وطعنت
 في الخامسة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في احدي وخمسين
 حقتان الي مائة وعشرين ثم في كل خمس ساعة ثم في مائة وخمسين
 واربعين بنت حياض وحقان ثم في مائة وخمسين ثلث صاها

King Saud University
 Digitized by www.scribd.com